2017 /02

مجلس نواب الشعب
السجل العام
2017 جانفي 2
ورد بالوزارة ..... عدد .....

مشـروع قانـون

يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 28 نوفمبر 2016 بين حكومة الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية لتمويل برنامج التأقلم مع التغييرات المناخية بالمناطق الريفية.

فصل وحيد :

تمت الموافقة على اتفاقية القرض، الملحقة بهذا القانون، والمبرمة بتونس بتاريخ 28 نوفمبر 2016 بين حكومة الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية بقيمة خمسون مليون أورو (50.000.000) لتمويل برنامج التأقلم مع التغييرات المناخية بالمناطق الريفية.

2017 /02

2017 /02

شرح أسباب

(مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بين حكومة الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية والمتعلقة بالمساهمة في تمويل برنامج التأقلم مع التغييرات المناخية بالمناطق الريفية)

أبرمت حكومة الجمهورية التونسية يوم 28 نوفمبر 2016 مع الوكالة الفرنسية للتنمية اتفاقية قرض لفائدة وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بمبلغ قدره 50 م. أورو أي ما يعادل حوالي 122 [1]مليون دينارا للمساهمة في تمويل برنامج التأقلم مع التغييرات المناخية بالمناطق الريفية.

1) تقديم البرنامج:

في إطار مواصلة الديناميكية المحلية التي تم وضع أسسها عند إنجاز برنامج التمويل الإطاري للتصرّف في أحواض الأودية بتمويل من الوكالة الفرنسية للتنمية واستنادا لأهمّ الاستنتاجات التقييمية لهذا البرنامج قامت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بصياغة برنامج التأقلم مع التغييرات المناخية بالمناطق الريفية.

ويهتم هذا البرنامج بالمناطق الهشة والمعرضة للتدهور لا سيما مع تغير المناخ: حساسية لعوامل الانجراف والتعرية (وبالتالي لهطول الأمطار الغزيرة) والجفاف وارتفاع درجات الحرارة. وتتميز هذه المناطق أيضا بالروابط المتينة بين سكان الريف والموارد الطبيعية باعتبار هذه الأخيرة الملاذ الوحيد لخلق قيمة اقتصادية.

2) الأهداف والنتائج المنتظرة للبرنامج:

يهدف هذا البرنامج أساسا إلى المساهمة في التنمية المستدامة والتأقلم مع تغير المناخ في المناطق الريفية الهشة، وجعل الأطراف المحلية والجهوية والمركزية الفاعلة قادرة على تحديد وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات وضبط مشاريع مندمجة للتصرف في الموارد الطبيعية في مناطق التدخل ذات الأولوية.
كما تتمثل النتائج المنتظرة من هذا البرنامج في:

- ✓ التخطيط التشاركي للتصرف في الموارد الطبيعية: وضع أسس الحوكمة المحلية في مناطق التدخل، مع تحسيس وتأطير وحشد الأطراف المتدخلة وأصحاب المصلحة بهدف تطوير وتنفيذ وتقييم استراتيجية التصرف المندمج للموارد الطبيعية.

[1] 1 اورو= 2.45 د.ت بتاريخ 06 ديسمبر 2016.

2017 /02

- ✓ التصرف المستدام لموارد المياه والتربة: وذلك عن طريق تحديد تدابير فعالة ومبتكرة للتصرف في المياه والتربة وتنفيذها في المناطق المستهدفة في مصبات الأودية وعلى مستوى المستغلة الفلاحية.
- ✓ التصرف المستدام في الغابات والمراعي: عن طريق ضبط برنامج تدخل للتصرف الرشيد في الغابات والمراعي يتم إنجازه بمشاركة الفاعلين المحليين على مستوى الأراضي الخاصة أو الاشتراكية.
- ✓ التنمية الاقتصادية المستدامة للموارد الطبيعية في مناطق التدخل: وتشارك الأطراف الفاعلة على المستوى المحلي والفئات الخصوصية بما في ذلك الشباب والنساء في تطوير منظمات إنتاج ذات قيمة اقتصادية ومجدية لتوفير عائدات إضافية بالاعتماد على الموارد الطبيعية داخل مناطق التدخل.
- ✓ تعزيز الحوار لتحسين السياسة العامة بشأن التصرف في الموارد الطبيعية: التجارب التي أجريت في مناطق التدخل تغذي السياسات الوطنية العامة في مجال التصرف في الموارد الطبيعية، ودعم اللامركزية وضبط الأطر القانونية لدعم الحوكمة المحلية.

3) مناطق تدخل البرنامج:

بالتنسيق مع جميع الأطراف المتدخلة على المستوى المركزي والجهوي، وبالاعتماد على تصنيف الولايات وترتيبها حسب مؤشرات التنمية، ومؤشر تدهور الأراضي وأولوية التدخل تم ضبط مناطق تدخل هذا البرنامج في خمس ولايات وهي كل من: **الكاف، سليانة، القيروان، سيدي بوزيد وبنزرت.**
وتشمل مناطق التدخل بعض المناطق المحمية أو المناطق المجاورة لها، ومناطق أخرى هشة ذات أولوية من حيث المحافظة والتصرف في الموارد الطبيعية. وقد تم تحديد مناطق التدخل بالجهات بالتشاور مع جميع المؤسسات الجهوية والمحلية وبالتنسيق مع مكونات المجتمع المدني.

4) تمويل البرنامج:

- **الكلفة الجملية** :**56.110** مليون أورو أي ما يعادل 137 مليون دينار يتم تمويلها عن طريق قرض من الوكالة الفرنسية للتنمية بقيمة 50 م.أورو وهبة من الوكالة بقيمة 1.5 م.أورو إلى جانب هبة من الصندوق الفرنسي للبيئة العالمية بقيمة 2 م.أورو مع تكفل ميزانية الدولة بـ2.610 م.أورو.

- **فترة الإنجـاز:** من تاريخ الإمضاء إلى غاية 31 ديسمبر 2023. (آخر أجل لاستهلاك كافة الاعتمادات المرصودة للبرنامج).

- **قيمة القرض:** 50 مليون أورو (122 م د).

1) **شروط القرض**

- **نسبة الفائدة:** متغيرة يتم تثبيتها عند صرف كل قسط. ويعتمد في احتساب هذه النسبة على نسبة الفائدة المرجعية المحددة في تاريخ توقيع اتفاقية القرض بـ (1.59%) مع إضافة الفارق المسجل في نسبة المؤشر بين تاريخ تثبيت نسبة الفائدة وتاريخ امضاء اتفاقية القرض. علما ان نسبة المؤشر بتاريخ 23 نوفمبر 2016 هي 0.73 %.

- **فترة السّداد:** 20 سنة منها 6 سنوات إمهال.

- **عمولـة الإلغاء:** 2.5 % تحتسب على المبلغ الملغى من القرض في صورة تساويه أو تجاوزه لنسبة 15 % من المبلغ الجملي لقيمة القرض (أي 7.5 مليون أورو).

- **نظام السداد:** سداسي (26 سداسية) أي مرتين في السنة.

ذلك هو موضوع مشروع القانون المصاحب.